إجراءات التحقق الثانية

تعليقات مجلس الأمناء
على مسودة تقييم الأمانة الدولية
١٠ تموز ٢٠١٩

١. مشاركة الحكومة (1.1)

شاركت الحكومة بكافة كياناتها خلال المدة من ٢٠١٧ - ٢٠١٩ في كل مفاصل عمل المبادرة بفاعلية. معظم عمل المبادرة يتركز في وزارة النفط لأن أكثر النشاط الاستخراجي يقع على عاتقها وهي تقدم دعما كبيرا للمبادرة من الناحية المالية والمعنوية والإجرائية. وزير النفط يرأس المجلس ويرفده بالدعم المطلوب. ممثلوا الوزارة في المجلس يحضرون الاجتماعات ويقدمون الأفكار والمقترحات ويشاركون في اللجان الفرعية دائما. كل مفاصل الوزارة بدأت تتفهم عمل المبادرة وتطبق المعايير وتقدم البيانات الموثقة المطلوبة وأصبحت على أهبة الاستعداد لتطبيق الإفصاح المباشر (Systematic Disclosure) في مواقعها الشبكية وفي تقاريرها.

ديوان الرقابة المالية الاتحادي ووزارة التخطيط ووزارة المالية يشاركون بفاعلية كبيرة ويزودون المبادرة بالرأي وبالبيانات المطلوبة. وزارة الصناعة والمعادن بدأت بالاستجابة ومؤخراً غيرت ممثلها في المجلس وانتدبت مدير عام دائرة الاستثمارات لعضوية المجلس وهو شخص مطلع على عمل الوزارة ومتفاعل مع المبادرة.

سيسعى العراق إلى ضمان استمرار مشاركة كافة الجهات الحكومية ذات الصلة في تطبيق معايير المبادرة وتسخيرها لتحقيق حوكمة مثلى للصناعات الاستخراجية واعتمادها كوسيلة للتشاور مع الشركات والمجتمع المدني بشأن إصلاح القطاع.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي (Satisfactory Progress)

٢. مشاركة القطاع الصناعي (الشركات الاستخراجية) (1.2)

بسبب خصوصية القطاع الاستخراجي في العراق والدور الأساسي والحيوي الذي تلعبه الشركات المملوكة للدولة، فقد عمد مجلس الأمناء إلى أن ينقسم تمثيل القطاع الصناعي فيه مناصفة بين الشركات الاستخراجية المملوكة والشركات الاستخراجية العالمية. لذلك يتعين عند مناقشة مشاركة القطاع الصناعي في عمل المبادرة أن لا نهمل دور الشركات المملوكة للدولة.

يرى المجلس إن الشركات المملوكة للدولة تشارك بفاعلية خلال الفترة ما بين ٢٠١٧ – ٢٠١٩ وإن تطورات كبيرة قد حصلت فعلا في مجال تجاوبها وفي تبنيها لمعايير المبادرة. وقد أفصحت الشركات مؤخرا عن حساباتها الختامية ونشرتها على مواقعها الإليكترونية في خطوة غير مسبوقة. كما أعربت عن استعدادها للمشاركة في مشروع الإفصاح المباشر. علما إن ممثلي هذه الشركات يعدون من أنشط الفئات المشاركة في أعمال واجتماعات المجلس.

الشركات الاستخراجية العالمية من جانبها أبدت تفهما واضحا لدورها في عمل المبادرة وإن ممثليها يشاركون باستمرار في اجتماعات المجلس وأعمال اللجان الفرعية. ويناقش منتدى الشركات الاستخراجية (IOCs Forum) معايير المبادرة وأمورها في كل الاجتماعات التي عقدها في دبي وبغداد خلال السنتين الماضيتين. ويبذل السيد زيد الياسري ممثل شركة (BP) ومنسق منتدى الشركات جهودا مضنية وقد حقق نجاحات مشكورة في جعل الشركات العالمية المطورة للحقول والشركات العالمية المشترية للنفط أكثر مشاركة واهتمام وتطبيق للمبادرة ومعاييرها.

واستجابة لمتطلب الإجراءات التصحيحية بشأن وضع خطة عمل الشركات لمعالجة نقاط الضعف في مشاركتهم، فقد سعى ممثلوهم في المجلس إلى مناقشة الخطة مع أصحاب المصلحة الأوسع على مدى الأشهر التي سبقت الموعد المحدد. وكانت النتيجة خطة فاعلة غير مسبوقة على الرغم من التأخر عن الموعد المحدد حيث لم يقدح التأخير بأهميتها وفائدتها المرجوة في رسم معالم خطة العمل الأكبر لمجلس الأمناء.

لما ورد، فإن المجلس يرى إن الفقرتين (ب) و (ج) من المتطلب (١,٢) قد تحققتا بجدارة وإن الشركات ماضية بالاتجاه الصحيح لتحقيق الفقرة (أ) بالكامل. حيث ساهمت خطة الشركات وستساهم أكثر في ضمان مشاركة الشركات الكاملة والناشطة والفاعلة في كافة جوانب عملية تنفيذ المبادرة. إضافة إلى مشاركتها في تقديم البيانات وفقاً للمتطلب أعلاه. وسيسعى المجلس استكمالا لذلك إلى حث الشركات على تحسين الخطة وتطويرها والمضي قدماً في الجهود الرامية إلى الإفصاح المنتظم عن المعلومات المطلوبة.

التقييم: يقترح المجلس تعديل التقييم إلى تقدم مرضي بدلاً عن تقدم ملموس (Meaningful Progress)

٣. حوكمة مجلس أصحاب المصلحة (1.4)

أعضاء المجلس أكثر تفهما وتجاوبا الآن مع مهامهم ومسؤوليات الجهات التي يمثلونها وخصوصا بعد سلسلة ورشات العمل التي أقامتها الأمانة الوطنية لهم بهدف الاطلاع التفصيلي على المعايير. كل الإشكالات التي أثارها فريق التحقق (Validation Team) بخصوص حوكمة المجلس قد تم تجاوزها خلال الفترة من ٢٠١٧ – ٢٠١٩. بما في ذلك حضور الرئيس والأعضاء في كل الاجتماعات ومشاركتهم بحرية تامة في النقاشات والقرارات وفي نشاطات كتابة الشروط المرجعية (ToRs) لتقارير التقدم السنوية (Annual Progress Reports) ومتابعة مراحل إصدارها مع الإداري المستقل. كذلك فقد انتهج المجلس أسلوب أكثر فاعلية في التواصل من خلال استحداث كروب واتس أب ومن خلال النقاش وتبادل المعلومات والبيانات عن طريق البريد الإليكتروني.

ويحرص الأعضاء أيضا على التواصل مع الفئات التي يمثلونها لغرض اطلاعهم على عمل المبادرة ودور تلك الجهات في تطبيق المعايير. فممثلو المجتمع المدني استحدثوا كروب واتس أب اسمه (أصدقاء المبادرة) لمناقشة شؤون المبادرة مع مئات الناشطين. وممثلو الشركات الاستخراجية العالمية يناقشون عمل المبادرة في اجتماعات منتدى الشركات (IOCs Forum).

التقييم: يقترح المجلس تعديل التقييم إلى تقدم مرضي بدلاً عن تقدم ملموس

٤. خطة العمل (1.5)

معظم فقرات خطة ٢٠١٨ – ٢٠١٩ محددة الكلفة وقليل من فقراتها غير محدد الكلفة لأنه لا يحتاج مبالغ للتنفيذ. مصادر تمويل فقراتها واضحة ومحددة وهي مصدرين الأول تخصيصات وزارة النفط والثاني منحة البنك الدولي. خطة العمل الحالية (٢٠١٩ -٢٠٢٠) تعتبر خطة طموحة تختلف عن كل الخطط السابقة لأنها تراعي كل متطلبات عمل المبادرة وتحدد كلفة لكل فقرة من فقراتها. وقد تم إعدادها بالتنسيق مع كل الأطراف صاحبة المصلحة الأوسع بما في ذلك أطراف المجتمع المدني من خلال التشاور مع الناشطين والمنظمات ذات العلاقة.

وقد ساهمت وزارة النفط بتغطية العجز الكبير الحاصل في موازنة الخطة والناتج عن تخفيض مبلغ منحة البنك الدولي. ويبذل المجلس جهد كبير مع شركاء التنمية (Development Partners) للحصول على دعم لبرامج بناء القدرات التي ستخصص للجهات صاحبة المصلحة الأوسع. وإن المفاوضات لازالت مستمرة وسيتم تحديث خطة العمل بما يتم الاتفاق عليه معهم.

سيقوم المجلس بمراجعة خطة العمل الحالية بصورة دورية لغرض تحديث الفقرات التي تم تنفيذها فعلاً.

التقييم: يقترح المجلس تعديل التقييم إلى تقدم مرضي بدلاً عن تقدم ملموس

٥. الإطار القانوني (2.1)

يرى المجلس إن تقييم فريق التحقق كان موضوعياً وإن المبادرة تسعى الآن إلى توسيع عملية التنفيذ من خلال تحليل البيئة القانونية والنظام المالي لقطاعات النفط والغاز والتي بدأت في تقرير ٢٠١٦ وتعززت في تقرير ٢٠١٧. ومن ثم تعميقها في التقارير القادمة كوسيلة لدعم المناقشات العامة بشأن الإصلاحات القانونية والتنظيمية المقترحة.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي

٦. منح التراخيص (2.2)

يتفق المجلس إجمالا مع ما ذهب إليه فريق التحقق ويؤكد ما أشير له بوضوح في تقرير ٢٠١٦ و٢٠١٧ من عدم وجود تراخيص في قطاع التعدين ويبين إن المدفوعات في هذا القطاع ليست ذات أهمية. علماً إن المجلس سيقوم بالإفصاح عن أية تراخيص في قطاع التعدين بنفس الآلية والكثافة التي تمت بها عملية الإفصاح عن تراخيص قطاعي النفط والغاز حال حصولها. حيث سيتم توضيح عوامل ترجيح المعايير التقنية والمالية المختلفة التي جرى تقييمها من أجل منح التراخيص ونقلها. وسيتم كذلك التعليق على فاعلية نظام منح التراخيص ونقلها حالما يتم وضعه في حيز التنفيذ كوسيلة توضيح للإجراءات والحد من الانحرافات الهامة. وكذلك سيتم توضيح عملية منح تراخيص التعدين والنفط والغاز ونقلها في إقليم كردستان حالما تستجيب حكومة الإقليم لطلبات تطبيق معايير المبادرة والمشاركة في أعمال مجلس الأمناء.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي

٧. سجل التراخيص (2.3)

يتفق المجلس تماماً مع ما ورد ويبين إنه قد تعاقد (لصالح وزارة النفط) مع شركة حيادية متخصصة لعمل سجل تراخيص يتماشى ومتطلبات معايير المبادرة. وسيضاف إليه المعلومات

المتوفرة عن أية تراخيص للتعدين في عموم العراق أو عن النفط والغاز والتعدين في إقليم كردستان. وستقوم وزارة النفط بتوفير السجل للمواطنين وعلى موقع الوزارة الرسمي حال إنجازه.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي

٨. سياسة الحكومة بشأن شفافية العقود (2.4)

يتفق المجلس مع ما ورد ويؤكد على وجود سياسة مكتوبة وواضحة لشفافية العقود منشورة رسميا على موقع الوزارة وتم توثيق ذلك في ملحق تقرير عام ٢٠١٦. وإن الشركات الاستخراجية العالمية أعلنت رسميا تماشيها مع سياسة الحكومة وقد طالب وزير النفط (ورئيس مجلس الأمناء) الشركات العالمية تثبيت موقفها رسمياً من سياسة شفافية العقود المعلنة حالياً والتي سبق وأن وافقت عليها خلال اجتماع ممثلي الشركات مع السيد رئيس المجلس بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٥

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي

٩. مشاركة الدولة (المؤسسات المملوكة للدولة) (2.6)

لم ينشر تقرير ٢٠١٦ أو ملحقه قائمة بأسماء الشركات المملوكة للدولة في الإقليم والمتخصصة في مجال التعدين لان الإقليم مستثنى بموجب موافقة مجلس المبادرة الدولي على طلب التنفيذ المعدل.

التشريعات العراقية لا تعتبر الشركات المختلطة مؤسسات مملوكة للدولة. لأن الشركات المختلطة تخضع لقانون ٢١ لسنة ١٩٩٧ بينما الشركات العامة (المملوكة للدولة) تخضع لقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧. وهذه الحالة لا تنطبق إلا على شركة واحدة هي شركة غاز البصرة التي تمتلك الدولة فيها نسبة ٥١%. وإن هذه الشركة ليست شركة استخراجية إنما هي شركة (Midstream) تستلم الغاز المصاحب من شركة نفط البصرة لتقوم بمعالجته وتسويقه داخل وخارج العراق.

والمجلس يتبنى هذا التعريف لأن عكس ذلك يعتبر مخالفة صريحة للقانون. فما هو المطلوب من المجلس اتخاذه كي يتجاوز الأمر؟

وعلى العكس مما ذكر تقرير التحقق (2nd Validation Assessment) بخصوص القروض والضمانات المقدمة من الدولة إلى الشركات الاستخراجية فإن ملحق تقرير ٢٠١٦ قد نص وبوضوح على عدم وجود قروض أو ضمانات من الدولة إلى الشركات الاستخراجية المملوكة للدولة ولا أية قروض من الشركات إلى الدولة ولا بين الشركات نفسها أو من الشركات إلى أية جهة أخرى (الصفحة ١٥ من النسخة العربية). حيث تنتفي الحاجة إلى إجراء تحليل أو تقييم لقروض غير موجودة أصلاً. وهذه المعلومة متاحة للجمهور من خلال تقرير ٢٠١٦ المنشور على الموقع والموزع على نطاق واسع داخل العراق.

التقييم: يقترح المجلس تعديل التقييم إلى تقدم مرضي بدلاً عن تقدم ملموس

١٠. بيانات الإنتاج (3.2)

يبين المجلس إن تقرير ٢٠١٦ قد ذكر "المعدن الرابع" وأشار إلى إن المقصود به رمال المرشحات (ص٧٣ في النسخة العربية) وإن كميات إنتاجه قد بلغت ١٩٠ طن وكميات البيع بلغت ١٩٠ طن.

يحرص المجلس في التقارير القادمة على ضمان أن تكون أحجام وقيم ومواقع الإنتاج لكل سلعة استخراجية بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن وتكون متاحة علناً للجمهور.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي

١١. الشمولية (الأهمية النسبية) (4.1)

يبين المجلس إن تحديد الأهمية النسبية بشكلها النهائي قد تم من خلال لجنة شكلها من بين أعضاءه بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٥ بعد ورود ملاحظات الأمانة الدولية التي أرسلها السيد بابلو فالفيردي بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٠. حيث عقدت اللجنة عدة اجتماعات تداولية وأجرت اتصالات هاتفية مطولة مع ممثلي المبادرة الدولية والبنك الدولي وشركة أرنست ويونغ. ثم أصدر المجلس بناء على توصيات هذه اللجنة قراره باعتماد الأهمية النسبية لإيرادات قطاع النفط والغاز والمعادن بنسبة ٢٪ والإيرادات من الشركات والنفقات المستردة وأجور الربحية بنسبة ٠٪.

وقد بين الإداري المستقل إن سبب عدم تقييم الأهمية النسبية للشركات التي لم تقدم البيانات المطلوبة لتقرير ٢٠١٦ يعود إلى أن الجهات التي قدمت البيانات هي كيانات أخرى أنابت عنها مثل المشغلين الميدانيين بالنيابة عن التحالف الرسمي (consortium)، أو شركة نفط البصرة نيابة عن شركتي أوكسيدنتال وشل كونهما أصحاب الترخيص الميداني أو المالك اللاحق للأسهم.

يحرص المجلس على أن تتضمن التقارير القادمة وبوضوح تقييم الإداري المستقل للأهمية النسبية المقررة لمدفوعات كل شركة لم تقدم تقارير إفصاح. وذلك لغرض تبيان ما إذا كان عدم الإفصاح قد أثر فعلاً على شمولية تسوية المدفوعات والإيرادات. وسيتم الاستمرار بإجراءات توثيق الخيارات المتخذة لتحديد الأهمية النسبية والعتبات.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم ملموس

١٢. التعاملات المالية للمؤسسات المملوكة للدولة (4.5)

لا يرى المجلس إن تحديد الأهمية النسبية (Materiality) للمؤسسات المملوكة للدولة بهذا المقدار قد ضيّق الإفصاح لهذه الشركات في قطاع النفط والغاز في العراق الاتحادي واستبعد مثيلاتها في قطاع التعدين في إقليم كردستان. لأن هذه الشركات ببساطة لم تحقق نشاط استخراجي عام ٢٠١٦ أو إن نشاطها كان دون الأهمية النسبية التي حددها المجلس. وبما إن تحديد الأهمية النسبية يعتبر من الصلاحيات الحصرية لمجلس الأمناء وإن تحديدها قد جاء بعد دراسة مستفيضة ومداولات مع أصحاب المصلحة خارج المجلس إضافة إلى السيد بابلو فالفيردي من الأمانة الدولية فإن المجلس يؤكد سلامة إجراءاته فيما يخص الأهمية النسبية.

بخصوص تحويلات وزارة المالية لمدفوعات الخدمة الداخلية بوضح المجلس بأن وزارة المالية ترسل صك إلى الدائرة الإدارية في وزارة النفط ثم تقوم الدائرة الإدارية بتحرير صك إلى شركة سومو تحت عنوان (كلف إنتاج النفط الخام المصدر لشهر كذا). ثم تقوم سومو بتحرير صكوك إلى الشركات بعد أن تحدد مبالغها بناء على مذكرة من الدائرة الاقتصادية في الوزارة بعد استحصال موافقة الوزير. وفي نهاية السنة تقوم سومو بإعداد جداول بالمبالغ المسلمة إلى كل شركة وإرسالها إلى الدائرة الإدارية لغرض إجراء المقاصة النهائية مع وزارة المالية.

سيتم في التقارير القادمة الإفصاح عن كافة مدفوعات الشركات الهامة إلى المؤسسات المملوكة للدولة، سواء كانت نقداً أو عينية، وعن كافة تحويلات المؤسسات المملوكة للدولة الهامة إلى ومن الحكومة وسيتم ضمان إن ذلك يكون متاحاً للجمهور.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم ملموس

١٣. المدفوعات المباشرة إلى المحافظات (4.6)

غير مشمول بالتقييم

١٤. التصنيف (4.7)

بشأن مطابقة البيانات المالية وتصنيفها حسب الشركة دون الاكتفاء بتصنيفها حسب الجهة الحكومية، أوضح الإداري المستقل بأن تقرير ٢٠١٦ عرض البيانات المالية التي تمت تسويتها حسب تدفق الإيرادات والشركة باستثناء رسوم استرداد التكاليف والمكافآت، حيث لم يكن إعداد التقارير من قبل الشركة ممكنا لجميع الحقول لأن عددا قليلاً من الشركات لم تبلغ عن بياناتها. وفي مثل هذه الحالات، يتم الاعتماد على رسوم استرداد التكاليف والمكافآت التي أبلغ عنها المشغل الميداني نيابة عن الاتحاد (consortium) بأكمله.

ويؤكد المجلس بأن ٨٨,١٤% من الإيرادات المتحققة عام ٢٠١٦ والتي تمثل ٧٠ شركة مشترية للنفط الخام من ضمنها الشركات الاستخراجية المطورة قد تم تصنيفها حسب الشركة (أنظر ص ٨٩ من النسخة العربية)، وكذلك أقيام الإنتاج السلعي للنفط الخام المصدر والغاز والاستهلاك المحلي (أنظر الملحق ص١٤) وأقيام إنتاج المعادن الأربعة (أنظر الملحق ص ١٦ من النسخة العربية) والنفقات الاجتماعية للشركات الوطنية (أنظر التقرير ص ١٢٨من النسخة العربية).

يحرص المجلس في التقارير القادمة على أن تكون كافة البيانات المالية المطابقة، بما في ذلك استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب، مصنفة حسب الشركة وتدفق الإيرادات والكيان الحكومي.

التقييم: يقترح المجلس تعديل التقييم إلى تقدم مرضي بدلاً عن تقدم ملموس

١٥. موثوقية البيانات (4.9)

فيما يتعلق بضمانات الجودة لبيانات الشركات المبلغة فإن المجلس قد اتخذ العديد من التدابير لضمان جودة البيانات وتقييم موثوقية المعلومات المبلغ عنها. حيث طُلب من الشركات المبلغة تقديم جميع مستندات ضمان الجودة المحددة لكن عدد منها لم يلتزم بهذه التدابير فقدمت جزء من المستندات الداعمة المطلوبة كالبيانات المالية المدققة ولم تقدم الجزء الآخر.

ومن جانب آخر فقد قام الإداري المستقل بتقييم كافة الشركات الحكومية والشركات العالمية المشترية (أنظر ص١١٢ من النسخة العربية من التقرير) دون أن يسميها. كما قدم شرح تفصيلي للجهود التي بذلها لضمان الموثوقية وقدم رؤياه بهذا الخصوص (أنظر ص ١٢ من نسخة التقرير العربي)

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم ملموس

١٦. توزيع الإيرادات (5.1)

يرى المجلس إن تقرير ٢٠١٦ قد استوفى بالكامل كل متطلبات الفقرة (٥,١) من المعايير. علماً إن البيانات الخاصة بالإقليم مستثناة في تقرير عام ٢٠١٦ بموجب موافقة مجلس المبادرة على طلب التنفيذ المعدل.

سيحرص المجلس في التقارير القادمة على ضمان أن يوضح بشكل علني تخصيص إيرادات الصناعات الاستخراجية غير المسجلة في الميزانية الوطنية (إن وجدت)، لا سيما الإيرادات المجمعة من حكومة إقليم كردستان شريطة استجابة حكومة الإقليم إلى الطلبات المتكررة في تقديم البيانات المطلوبة من الإداري المستقل.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي

١٧. التحويلات دون الوطنية (5.2)

يحرص المجلس في التقارير القادمة كما جرت العادة في التقارير الماضية، على أن تكون تفاصيل احتساب مخصصات التحويلات دون الوطنية مرتبطة بإيرادات الصناعات الاستخراجية مفصحاً عنها للجمهور بإسلوب أكثر فاعلية. وسيسعى قدر الإمكان إلى مطابقة التحويلات دون الوطنية للصناعات الاستخراجية مع ما يصل المحافظات وفق المتطلب 5.2. كما سيؤكد على تطوير آليات الإفصاح المباشر من خلال نظم حكومية روتينية كالمواقع الشبكية لوزارة المالية والمحافظات.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي

١٨. النفقات الاجتماعية (6.1)

كما أوضح الإداري المستقل سابقاً، لم تبلغ جميع الشركات الاستخراجية العالمية عن نفقاتها الاجتماعية الإلزامية أو الطوعية. لذلك، فقد تم الاعتماد على المعلومات التي قدمتها نيابة عنها شركات النفط الوطنية (أصحاب التراخيص). يضاف إلى ذلك إن نماذج الإفصاح (Templates) المرسلة إلى الكيانات المبلغة والتي تضم حقولا مثبت عليها عبارة (للعلم فقط) وفقاً للمتطلب ٦,١ قد أدت إلى عدم الاتساق في التقارير المقدمة من الشركات وإلى الامتثال الجزئي للمتطلبات ٦,١.

يبين المجلس عدم توفر البيانات التي تخص النفقات الاجتماعية في القطاع الاستخراجي في إقليم كردستان بسبب امتناع الإقليم عن تقديم أية بيانات تخص تقارير المبادرة ولهذا السبب فقد حصل العراق على موافقة مجلس المبادرة على التنفيذ المعدل.

يحرص المجلس في التقارير القادمة على أن تكون النفقات الاجتماعية الإلزامية المبلغ عنها مصنفة حسب نوع الدفع والمستفيد، موضحة اسم ووظيفة أي من المستفيدين (طرف ثالث) غير الحكوميين وما إذا كانت هذه النفقات مسددة نقداً أو عينياً.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم ملموس

١٩. المساهمات الاقتصادية (6.3)

يحرص المجلس في التقارير القادمة على استمرار العمل لضمان أن تكون المعلومات عن مساهمة الصناعات الاستخراجية في حكومة إقليم كردستان في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة والصادرات والتوظيف متاحة علناً حال استجابة حكومة الإقليم لطلبات تقديم

البيانات إلى المبادرة. وعلى توفير معلومات محدثة عن الاقتصاد الكلي بشأن مساهمة الصناعات الاستخراجية في الوقت الملائم.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم مرضي

٢٠. المناقشات العامة (7.1)

يتبنى المجلس سياسة نشر وتوزيع (Dissemination) طموحة إضافة إلى النشاطات وورشات العمل المفصلة في خطة العمل ٢٠١٨ – ٢٠١٩ وخطة العمل الحالية ٢٠١٩ – ٢٠٢٠.

فعلى صعيد التوزيع وبالإضافة إلى نشر التقارير على موقع المبادرة والمواقع الأخرى ذات العلاقة، يتم توزيع التقارير السنوية الورقية والإليكترونية على الوزارات والمؤسسات الحكومية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والمحافظات وأثناء ورش العمل التي ينظمها المجلس بمعدل ٣ ورشات بالشهر.

إلى جانب ذلك، يتحرك أعضاء المجلس على الجهات التي يمثلونها لاطلاعهم على معايير المبادرة المطلوب تنفيذها في كل جهة وأخبار المداولات والنقاشات التي يجرونها في اجتماعات المجلس إضافة إلى أهم الاستنتاجات والبيانات التي تتمخض عنها التقارير السنوية.

وكمثال على ذلك، يقوم رئيس المجلس السيد ثامر الغضبان بالحديث عن المبادرة في معظم الاجتماعات واللقاءات التي يشارك فيها داخل وخارج العراق وآخرها مؤتمر CWC Iraq Petroleum Conference الذي عقد في لندن خلال شهر حزيران ٢٠١٩. وكذلك عضو المجلس الدكتورة نضال عبد الزهرة في العراق أثناء مشاركتها في مجاميع العمل المنبثقة عن تدقيق الصناعات الاستخراجية في كينيا عام ٢٠١٦ وأمريكا عام ٢٠١٧ والفلبين عام ٢٠١٩. والعضو السيد زيد الياسري في جميع اجتماعات منتدى الشركات الاستخراجية العاملة في العراق (IOCs Forum). وممثلي المجتمع المدني أثناء المؤتمرات وورش العمل داخل وخارج العراق وفي لقاءاتهم التلفزيونية.

وعلى صعيد مجلس النواب، يقوم د. إبراهيم بحر العلوم عضو لجنة الطاقة النيابية ود. هيثم الجبوري رئيس اللجنة المالية النيابية على سبيل المثال لا الحصر بالاستشهاد بتقارير المبادرة أثناء مناقشتهم لأداء الحكومة في برامج التلفزيون في العراق.

يحرص المجلس في التقارير القادمة على أن تكون بيانات المبادرة مروجة فعلياً ومتاحة للجهور وتساهم في المناقشات العامة. وسيتم وضع خطة إعلامية لمعالجة الأولويات الوطنية المحددة في خطة العمل ومشاركة مجموعة أوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك برلمانيين والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ومجتمعات مضيفة. وسيقوم المجلس بمناقشة سياسة واضحة بشأن الوصول إلى بيانات المبادرة وإصدارها وإعادة استخدامها.

التقييم: يقترح المجلس تعديل التقييم إلى تقدم مرضي بدلاً عن تقدم ملموس

٢١. متابعة التوصيات (7.3)

يحرص العراق على أن يفعل عمل لجنة متابعة التوصيات الصادرة عن التقارير السابقة وتقارير فريق التحقق. وستستمر الجهود لتحديد أسباب أية نقاط ضعف في عمل المبادرة بعد نشر

تقارير المبادرة والتحقيق فيها ومعالجتها. كما سيسعى المجلس إلى القيام بدور استباقي في صياغة توصياته الخاصة كجزء من تقرير المبادرة.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم ملموس

٢٢. تقييم النتائج والأثر (7.4)

يحرص المجلس على أن يتضمن تقرير النشاط السنوي التالي سرداً للجهود المبذولة لتعزيز أثر تنفيذ المبادرة في إدارة الموارد الطبيعية.

التقييم: يتفق المجلس مع التقييم الحالي تقدم ملموس

الخلاصة: يرى المجلس إن العراق يستحق درجة تقدم مرضي (Satisfactory Progress) كتقدير عام ونهائي لإجراءات التحقق (Validation)